الإحالة إلى المحكمة فإنها تنظر على درجتي التقاضي أمام المحكمة الابتدائية بداية وأمام محكمة الاستئناف بعدها، مما يطيل امد أنهاء

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

الدعوى العمومية، إضافة الى ذلك فأنها غالبا ما تنتهي بعقوبة السجن وهي عقوبة سالبة للحرية لها آثارها الضارة على الفرد والمجتمع.

وأكدت الإحصائية الرسمية للادعاء العام للعام القضائي المنصرم الأمر ذاته، إذ بلغ عدد القضايا المحالة الى الادعاء العام في العام القضائي ٢٠١٧م المنصرم ٢٧٦٨٦ قضية، تصدرتها جنحة الشيك بدون رصيد بعدد ٤٧١٦ قضية تلتها جرائم المخدرات بعدد ٢٤٩٧ قضية، والسرقات بعدد ٢٢٧٢ قضية، وإهانة الكرامة بعدد ١٩٩٣ قضية، ومخالفة قانون العمل ١٨٠٨ قضية، وتلتها الحوادث المرورية حيث بلغت ١٣٥٠ قضية، ثم قضايا مخالفة قانون حماية المستهلك ١٢٩٨ قضية، وقضايا مخالفة قانون إقامة الأجانب ١٢٦٧ قضية، والإيذاء البسيط١١١١ قضية، ثم قضايا دخول البلاد بطريقة غير مشروعة ١٠٤٩ قضية، وغيرها من القضايا، إذ بلغ عدد قضايا الجنايات منها ١٦٢٦ بنسبة ٥.٩ % من أعداد القضايا المحالة للادعاء العام، أما قضايا الجنح فقد سجلت ٢٥٤٤٩ جنحة أي بنسبة ٩٤.١ % من أعداد القضايا المحالة للادعاء العام. وقد بلغ عدد القضايا المحالة إلى المحاكم ١٥٣٣١ بنسبة ٥٥ % من إجمال القضايا الواردة.[١]

لذا كان البحث عن أنظمة قانونية جديدة وإيجاد بدائل للمتابعة الجزائية بأقل جهد وأقل كلفة، الأمر الذي أسفر عنه ظهور وسيلة مستحدثة أفرزتها السياسة الجنائية المعاصرة لمواجهة ازمة العدالة الجنائية من جهة، ولتنمية روح الصلح بين المتهم والمجني عليه من جهة أخرى، وذلك بالتوصل إلى اتفاق

[١] تقرير صادر من الادعاء العام بجريدة الرؤية بتاريخ
٢٠١٨/٣/٢٠م على الموقع الرسمي https:// alroya.om/ journals

حول كيفية قيام المتهم بإصلاح الضرر الذي سببه للمجني عليه نتيجة جريمته دون أن يتكبد في ذلك مشقة التقاضي

وطول إجراءاته، بالإضافة إلى توفير الوقت والجهد والمال لأطراف النزاع ألا وهو ما يعرف بالوساطة الجنائية.

لذا فالوساطة الجنائية هي وسيلة لحل المنازعات ذات الطبيعة الجنائية والتي تؤسس على فكرة التفاوض بين الجاني والمجني عليه على الآثار المترتبة على وقوع الجريمة، عن طريق تدخل عضو النيابة العامة، أو من يفوضه في ذلك سواء أكان شخصاً طبيعياً أم شخص معنوياً، ويترتب على نجاحها تعويض الضرر الواقع على المجني عليه، وإصلاح الآثار المترتبة على الجريمة، وإعادة تأهيل الجاني بالشكل الذي لا يكون فيه حاجة للاستمرار في الدعوى الجنائية.[٢]

وعن نشأة الوساطة الجنائية فقد ظهرت في أوربا منذ القرن الثامن عشر، فعرفت في إنجلترا وهولندا وعرفت في فرنسا منذ عصر الزراعة، حيث عرفت الوساطة في نطاق المنازعات الاجتماعية منذ قرابة نصف قرن. وظهرت تجارب الوساطة لجنائية في كندا والولايات المتحدة الأمريكية وتطورت وانتقلت إلى التشريعات الأوربية كالقانون الفرنسي والبلجيكي[٣].

[٢] رمضان، مدحت عبد الحليم. ٢٠٠٠. *الإجراءات الموجزة لإنهاء الدعوى الجنائية*. القاهرة: دار النهضة العربية.ص٣٢.

[٣] القاضي، رامي متولي. ٢٠١٠. *الوساطة في القانون الجنائي الإجرائي* المقارن. القاهرة: دار الفكر العربي.ص٢١.

وتعد الوساطة بين الجاني والضحية هي الأكثر شعبية حتى الآن من بين وسائل العدالة التصالحية؛ فهناك ما لا يقل عن ٣٠٠ برنامج للوساطة في الولايات المتحدة وكندا وما يقارب ٧٠٠ برنامج في بقية انحاء العالم[٤].

أما عن التشريعات العربية وبمطالعة قوانينها الجزائية فلم يجد الباحث منها من تبنى فكرة الوساطة الجنائية عدا القانون التونسي[٥]، ومن بعده القانون المغربي[٦]، وأخرهم القانون الجزائري[٧]، رغم تناول بعض من كتب الفقه والدراسات الحديثة عنها كما سنرى ذلك تفصيلاً في هذه الدراسة. وكذلك حال التشريع العماني موضوع الدراسة إذ أن المشرع العماني لم يتبنى مطلقاً فكرة الوساطة الجنائية في قانونه الجزائي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٤/٧م ولا في التشريعات الجنائية الخاصة رغم حداثتها، وقد يفسر عدم تبنيه لفكرة الوساطة الجنائية في قانون الجزاء آنذاك لقدم هذا القانون الصادر في عام ١٩٧١م، إلا انه وبالرغم صدور القانون الجزائي الجديد في ١١ يناير ٢٠١٨م بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٨/٧م فإنه لم يتبنى كذلك فكرة الوساطة الجنائية، وهو الموقف ذاته في جميع التشريعات الجزائية العمانية الخاصة رغم حداثتها .

---

[٤] الزهري، معتز السيد. ٢٠١٧. *الوساطة كبديل عن الدعوى الجنائية*. القاهرة: دار النهضة العربية.ص٨.

[٥] بمقتضى القانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٢م.

[٦] بمقتضى قانون المسطرة الجنائية الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٥/٨م.

[٧] بموجب المذكرة الصارة عن وزارة العدل بخصوص الأمر رقم ١٥-٠٢ المؤرخ في ٢٣ يوليو ٢٠١٥م المعدل والمتمم للأمر رقم ٦٦-١٥٥ المؤرخ في ٨ يونيو ١٩٦٦م المتضمن قانون الإجراءات الجزائية.

إشكالية الدراسة:

ومما تقدم تكونت مشكلة البحث الرئيسة وهي كثرة أعداد قضايا الجنح[٨] التي ترد إلى الادعاء العام وتنوعها، إذ بلغت نسبتها ٩٤.١ % من أعداد القضايا المحالة للادعاء العام في العام القضائي ٢٠١٧م، وثار التساؤل عن وجود وسيلة لحل تلك القضايا دون أن تشغل أعضاء لادعاء العام ومن بعدهم قضاة المحكمة، سيما أن تلك الجرائم من نوع الجنح أي تعد أقل خطورة من جرائم الجنايات، وذلك لتخفيف العبء على أعضاء الادعاء العام وقضاة المحكمة وتوفير الوقت والمال وتجنب العقوبة سيما السالبة للحرية، وهذا ما سعى اليه الباحثين في دراساتهم عن الوساطة الجنائية، إذ أكد الدكتور رمضان عبد الحميد في مؤلفه أن الوساطة الجنائية تؤدي إلى التخفيف عن كاهل القضاء وتوفير الوقت والجهد والمال لأطراف النزاع، كما سنرى ذلك تفصيلاً عند استعراض الدراسات السابقة.

ومن هذه الإشكالية أظهرت فكرة الدراسة الماثلة وهي إمكانية تطبيق نظام الوساطة الجنائية في التشريع العماني كوسيلة للتخفيف من عبء التقاضي وتقصير أمده وتوفير الجهد والمال، وبطبيعة الحال هذا التساؤل سيسبقه التساؤل عن ماهية الوساطة الجنائية وأحكام سريانها ومراحلها وأثرها على الدعوى العمومية ودورها في تطوير السياسة الجنائية، وإمكانية تطبيقها واحكام سريانها في التشريع العماني.

أسئلة الدراسة:

١. ما الوساطة الجنائية، وما طبيعتها القانونية، وصورها؟

٢. ما أحكام سريان الوساطة الجنائية؟

---

[٨] عرفت المادة (٢٥) من قانون الجزاء العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠١٨/٧) الجنح بنصها: " الجنح هي الجرائم المعاقب عليها بالسجن مدة لا تقل عن (١٠) عشرة أيام، ولا تزيد على (٣) ثلاث سنوات، وبالغرامة التي لا تقل عن (١٠٠) مائة ريال عماني، ولا تزيد على (١٠٠٠) ألف ريال عماني، أو بإحدى هاتين العقوبتين. "

٣. ما مراحل الوساطة الجنائية، وما أثرها على الدعوى العمومية، وما دورها في تطوير السياسة الجنائية؟

٤. ما مدى امكانية تطبيق الوساطة الجنائية وأحكام سريانها مع التشريع العماني؟

أهداف الدراسة:

بيان مفهوم الوساطة الجنائية وطبيعتها القانونية وصورها، وتوضيح أحكام سريانها، وبيان مراحل الوساطة الجنائية وأثرها على الدعوى العمومية ودورها في تطوير السياسة الجنائية.

تحليل مدى إمكانية تطبيق الوساطة الجنائية وسريانها مع التشريع العماني.

أسباب اختيار الموضوع:

تعد الأسباب المذكورة أدناه من أهم الأسباب التي دفعت الباحث لاختيار هذا الموضوع حيث تم تلخيصها في الآتي:

موضوع الدراسة يمس ظاهرة تحتاج إلى إعداد الدراسات والبحوث فيها بشكل مستمر حتى يمكن الاستفادة منها في التشريع العماني.

قلّة الدراسات التي تناولت الوساطة الجنائية، حيث إن معظم الدراسات تناولت موضوع الصلح والتصالح وهي وتختلف كما سنرى عن الوساطة الجنائية؛ وبالتالي يسعى الباحث إلى إعطاء الدارسة شيء من الاستفاضة.

معرفة مدى إمكانية تطبيق الوساطة الجنائية وسريان احكامها مع التشريع العماني.

ومن هنا يرى الباحث أن الحاجة ماسة لدراسة هذا الموضوع آملاً أن يتمكن من الوصول إلى نتائج وتوصيات تفيد وطنه وتثري المكتبات القانونية.

أهمية الدراسة:

يرى الباحث أن هذه الدراسة لها أهمية في مجال الدراسات الجنائية سواء من الناحية النظرية أو العملية أو القانونية أو الاجتماعية أو الإدارية:

١- من الناحية النظرية: يسعى الباحث إلى إعطاء الموضوع حقه من الدراسة والبحث لقلة الدراسات التي تناولت الوساطة الجنائية نظراً لحداثتها في بعض الدول وعدم الآخذ بها في دول آخري، كما أن الدراسة سوف تتطرق لبيان ماهية الوساطة الجنائية وطبيعتها وصورها وأحكام سريانها وأثرها على الدعوى العمومية للخروج بإمكانية تطبيقها في التشريع العماني من عدمه.

٢- من الناحية القانونية والإدارية: فإن هذه الدراسة تزود المشرع العماني والقائمون على الدراسات الجنائية بمختلف صور الوساطة الجنائية التي آخذت بها التشريعات الحديثة للاستفادة من تجربتها، وهو ما يساعد على اصطفاء ما يتناسب والتشريع العماني. كما أنه في حال إمكانية تطبيقها في التشريع العماني يمكن الاستعانة بها في تطوير السياسة الجنائية المعاصرة في التشريع العماني بهدف سرعة انهاء الخصومة الجنائية وتخفيف العبء على أعضاء السلطة القضائية وتوفير الوقت والمال.

٣- من الناحية الاجتماعية: فإن الوساطة الجنائية تعود بالنفع على المتهم والمجني عليه، فالأخير يتم تعويضه عن الضرر الواقع عليه وذلك بأقل جهد وأقل كلفة وبأقصى فاعلية. والأول عند لجوئه الى الوساطة الجنائية فإنه يتجنب العقوبة سيما العقوبة السالبة للحرية وما لها من آثار ضارة، كما يتم تأهيله وإصلاحه اجتماعياً وغرس روح المسؤولية الاجتماعية له عند مواجهته مباشرة بفعلته وبالمجني عليه وحثه على إصلاح ما أفسده.

منهجية الدراسة:

بعد أن حدد الباحث موضوع البحث، وتحدث عنه بنبذة عامة، ووقف على مشكلته، وبين اسئلته، وأهدافه، وأهميته، فإن أفضل سبيل لتحقيق نتائجه وأهدافه هو اتباع المنهج الوصفي(الاستقرائي) في اكتساب المعلومات والمنهج التحليلي في تحليل المعلومات.

ويقصد بالمنهج الوصفي بيان معالم وعناصر النص القانوني كما هو دون زيادة أو نقصان، فهو بمثابة المرآة التي تعكس الشي كما هو دون رتوش وتنقيص، ويحتاج القارئ أولاً إلى أن يقدم له النص القانوني أو النظام القانوني في واقعة اللفظي. فالمنهج الوصفي منهج محايد يقتصر دور الباحث في نطاقه على تصوير النظام القانوني تصويرا. أما المنهج التحليلي فيعني تحليل نصوص القانون لمعرفة مزاياها وعيوبها. عليه فالمنهج الوصفي يزودنا بحقيقة النظام القانوني كما أراده المشرع ودون تدخل من الفقيه مؤيداً أو مخالفاً، إذ يحتاج القارئ القانوني إلى معرفة هذا النظام دون زيادة أو نقصان وذلك كي يمكن بعدئذ التحليل والمقارنة على أسس واقعية وصادقة. أما المنهج التحليلي فهو منهج منحاز إلى العقيدة الفلسفية والقانونية والسياسية للباحث القانوني، فهو سيحلل ضمن معاييره ومفاهيمه التي تفترض أن تكون علمية وموضوعية[٩].

لذا سيبدأ الباحث باستخدام المنهج الوصفي، إذ يصف النظام القانوني أو الحقائق القانونية كما هي دون زيادة أو نقصان، ثم يزاوج هذا المنهج بمنهج ثانٍ هو المنهج التحليلي، إذ يحلل النظام القانوني من حيث مزاياه وعيوبه؛ وذلك باستقراء الكتب القانونية والفقهية والمقالات المحكمة والرسائل العلمية والقوانين التي تناولت الوساطة الجنائية، وتحليل تلك الدراسات والنصوص القانونية لبحث إمكانية تطبيق

[٩] الشيخلي، عبد القادر. ٢٠١٢. *قواعد البحث القانوني*. القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.ص٣١.

الوساطة في التشريع العماني، وذلك كله من أجل الخروج بنتائج وتوصيات تخدم الفرد بشكل خاص والمجتمع بشكل عام.

حدود الدراسة:

يحد موضوع الدراسة التشريع العماني في قانون الجزاء العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٨/٧م، وقانون الإجراءات الجزائية الصادرة بالمرسوم السلطاني رقم٩٩/٩٧ وتعديلاته، والتشريعات الجنائية العمانية الخاصة، كما تقتصر حدود الدراسة على الوساطة الجزائية وبالتالي يخرج من حدود الدراسة الوساطة المدنية والإدارية.

الدراسات السابقة:

قام الباحث بجمع الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، عليه يستعرض الباحث لتلك الدراسات السابقة سواء كانت كتب قانونية وفقهية أو رسائل علمية أو بحوث ومقالات محكمة، مُبيناً بقدر الإمكان نبذة مختصرة عن كل دراسة ووجه الاختلاف والتكامل بينها وبين الدراسة الماثلة، مع التنويه أن الباحثين في الجزائر تناولوا مؤخرا وبشكل ملحوظ نظام الوساطة الجنائية في دراساتهم بعد أن تبنى المشرع الجزائري لها، وتلك الدراسات، مع مراعاة ترتيبها وفق الأحدث، كالآتي:

أولاً: الكتب القانونية والفقهية والرسائل العلمية:

الزهري، معتز السيد (٢٠١٧). الوساطة كبديل عن الدعوى الجنائية. دراسة مقارنة.

يعد هذا الكتاب من أحدث ما كتب في موضوع الوساطة الجنائية ككتاب قانوني، وهو كتاب منشور في دار النهضة العربية بالقاهرة في عام ٢٠١٧، تتناول فيه الباحث لموضوع الوساطة الجنائي بشكل مختصر مبيناً ماهيتها ونطقها وآثارها، وهدف الباحث إلى بيان موقف التشريع الوطني المصري في تطبيقها

مستخدماً المنهجيين الوصفي والتحليلي، أما دارسة الباحث الماثلة فتهدف إلى تطبيق فكرة الوساطة في التشريع العماني، مما تكون معه مجتمعات الدراسة مختلفة، وبالتالي ستختلف النتائج والتوصيات التي سوف تظهر بها الدراسة، كذلك تختلف مشكلة الدراسة بين الدراستين، فالمشكلة الرئيسية في هذه الدراسة تمثلت في التساؤل الذي طرحه الكاتب فيما إذا تعد الوساطة الجنائية افتئاتاً على حق الدولة في العقاب أم انها تحمل توجها جديداً في تفعيل هذا الحق؟

وعن وجه التكامل بينهما فسوف تبدأ دراسة الباحث الماثلة من حيث انتهت إليه هذه الدراسة السابقة، والتي ظهرت بالعديد من النتائج والتوصيات منها أن الوساطة الجنائية تعد آلية جديدة لحل الخصومات الجنائية خارج الإطار التقليدي للدعوى الجنائية وإجراءاتها تفادياً لتعقيدات القضاء أي أنها بذلك لا تعد افتئاتاً على حق الدولة في العقاب، وكذلك سوف يستفيد الباحث من هذه الدراسة فيما خلص إليه الباحث في دارسته للوساطة في التشريع الوطني المصري وإمكانية تطبيقها في التشريع العماني.

خربوش، بثينة.٢٠١٧. الوساطة في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري. مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص قانون جنائي. جامعة محمد خيضر. كلية الحقوق والعلوم السياسية.

لعل هذه الرسالة من أحدث الرسائل العلمية التي تناولت موضوع الوساطة الجنائية في الجزائر، حيث سبقتها مجموعة من الرسائل العلمية والبحوث المحكمة في التشريع الجزائري بمجرد إقرار نظام الوساطة الجنائي في التشريع الجزائري، كما سنرى ذلك لاحقاً عند تتبعنا للدراسات السابقة.

وقد تناولت الباحثة في دراستها لموضوع الوساطة الجنائية بسبب الخطوة الجريئة الغير معهودة للمشرع الجزائري كما وصفتها الباحثة حين أدرجت الوساطة الجزائية ضمن أحكام قانون الإجراءات

الجزائية بالأمر رقم ١٥-٠٢ المؤرخ في ٢٣ يوليو ٢٠١٥م تزامنا مع إضافتها في القانون رقم ١٥-١٢ المؤرخ في ١٥ يوليو ٢٠١٥م المتعلق بحماية الطفل كوسيلة لانقضاء الدعوى العمومية.

وقد تمثلت إشكالية البحث في هذه الدراسة في بيان الداعي من اللجوء إلى الوساطة في المادة الجزائية؟ هل بسبب وجود قصور في الدعوى العمومية بحد ذاته؟ أم بسبب تقصير النيابة العامة في تأدية مهامها؟ وتناولت الباحثة دراستها في فصلين تناول الفصل الأول لماهية الوساطة الجزائية، والفصل الثاني لتطبيق الوساطة الجزائية في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري.

ورغم أن الدراسة لم تجب على إشكالية البحث بشكل مباشرة للاستفادة منها، إلا انها خلصت بالعديد من النتائج المهمة أخصها أن تبني المشرع الجزائري للوساطة الجزائية له محاسن كثيرة، أولها التخفيف من تراكم القضايا البسيطة التي لا تستلزم أمدا طويلاً لحلها، وثانياً أن الوساطة الجزائية وسيلة متحضرة للتحاور والتفاوض، كما أن الوساطة الجزائية تجنب مرتكب الجرم مساوئ الحبس قصير المدة وتلطيخ سمعته خاصة إذا لم يكن عائدا وارتكب الجرم لأول مرة. وبذلك تكون هذه النتيجة معززة ومكملة لمشكلة الدراسة الماثلة وأهدافها، وعن وجه الاختلاف بين الدراستين فتعد هذه الدراسة دراسة مقتصرة على بيان ماهية الوساطة وتطبيقاتها في التشريع الجزائري، والدراسة الماثلة سوف تتناول الوساطة الجنائية بشكل موسع مع الأخذ في الاعتبار اختلاف مجتمعات الدراسة.

عماد، قريشي.٢٠١٦م. الوساطة الجزائية في التشريع الجزائري. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق. جامعة عبد الرحمان ميرة.

ذكر الباحث أن اختياره لموضوع الوساطة الجنائية لكونه موضوع جديد اتى به التعديل الأخير لقانون الإجراءات الجزائية الجزائري مما ولد له روح المبادرة بالبحث، وطرح الباحث إشكاليين في بحثه

وهما هل تعد الوساطة الجزائية بديل رضائي فعال للعدالة العقابية؟ وهل تمس بحق الدولة في توقيع العقاب؟ أي ان إشكالية الدراسة تختلف عن إشكالية موضوع الدراسة الماثلة، وهذا من أهم أوجه الاختلاف بينهما.

وانتهى الباحث إلى أن الوساطة الجنائية من أهم الوسائل البديلة لحل النزاعات، لكونها تحافظ على العلاقات الاجتماعية وكذلك توفر الوقت والنفقات بالنسبة للمتقاضي، ويترتب عليها إنهاء الدعوى العمومية في مراحلها الأولى مما يؤدي إلى التقليص من حجم الملفات المطروحة أمام القضاء، أي أن الوساطة بديل رضائي ولا يمس حق الدولة في العقاب. وأما عن وجه التكامل فإن الدراسة الماثلة سوف تكون مكملة لما انتهى اليه الباحث، دون الحاجة للبحث في مشروعية الوساطة الجنائية.

نور الهدى، سافر.٢٠١٦. الوساطة في المواد الجزائية. رسالة لنيل درجة الماجستير في علم الاجرام جامعة الدكتور مولاي الطاهر(سعيدة) كلية الحقوق والعلوم السياسية.

ذهب الباحث إلى أنه تناول دراسة نظام الوساطة الجزائية بعد أن أخذ بها المشرع الجزائري ونص عليها في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري بالأمر رقم ١٥-٠٢ المؤرخ في ٢٣ يوليو ٢٠١٥م ليجيب على اشكاليات دراسته وهي ما مفهوم الوساطة الجنائية؟ وما الفرق بينها وبين الأنظمة المشابهة لها؟ وما خصائصها وطبيعتها القانونية؟ وماذا تمثل الأحكام الإجرائية للوساطة الجنائية في قانون الإجراءات الجزائري ٠٢-١٥؟ وللإجابة على هذه الإشكاليات قسم الباحث دراسته إلى فصلين، تناول في الفصل الأول لماهية الوساطة الجزائية وخّصص الفصل الثاني للتطرق إلى الأحكام الإجرائية للوساطة الجزائية في قانون الإجراءات الجزائري.

وتتكامل الدراسة الماثلة مع هذه الدراسة في أن الأولى سوف تكون مكملة لهذه الدراسة فيما انتهت إليه عندما بّينت ماهية الوساطة الجنائية ونشأتها في القوانين العربية والقانون اللاتيني والقوانين الأنجلوسكسونية، ورغم أن الفصل الثاني من هذه الدراسة تناول لبيان الأحكام الإجرائية للوساطة الجزائية في قانون الإجراءات الجزائري وهو من أوجه الاختلاف بين الدراستين، إلا أنه وبلا شك سوف يثري هذه الفصل دراسة الباحث الماثلة من خلال الاطلاع إلى ما انتهى إليه الباحث بدراسته التحليلية على تلك الأحكام والاستفادة منها في التشريع العماني، كذلك تختلف دراسة الباحث الماثلة بأنها سوف تكون أشمل لتناولها أحكام سريان الوساطة ومراحلها وأثراها على الدعوى العمومية وهو ما لم يتناوله هذا الباحث في دراسته لاختلاف خطة دراسته.

نور الدين، جديان٢٠١٥.الوساطة الجنائية ودورها في إنهاء الخصومة الجزائية. رسالة لنيل درجة الماجستير في علم الأجرام بجامعة الدكتور مولاي الطاهر. كلية الحقوق والعلوم السياسية.

لعل هذه الرسالة العلمية المُعّدة في ذات العام الذي أقر فيه نظام الوساطة في قانون الإجراءات الجزائي في ٢٣ يوليو ٢٠١٥م من أوائل الدراسات التي تناولت للوساطة الجنائية في التشريع الجزائي، وخلص الباحث إلى أن الوساطة الجنائية هي طريقة مختصرة لفض المنازعات القائمة بين الأشخاص، وخاصة تلك التراعات البسيطة التي لا تعيق النظام العام أو تهدد أمنه وسلامته، بحيث جاء في المذكرة الصارة عن وزارة العدل بخصوص الأمر رقم ١٥-٠٢المؤرخ في ٢٣ يوليو ٢٠١٥م المعدل والمتمم للأمر رقم ٦٦-١٥٥ المؤرخ في ٨ يونيو ١٩٦٦م المتضمن قانون الإجراءات الجزائية: تم احداث نظام الوساطة كآلية بديلة للمتابعة الجزائية في مادة المخالفات وبعض الجنح البسيطة التي لا تمس النظام العام التي حددها مشروع الأمر على سبيل الحصر، ويلجأ إليها تلقائيا من طرف وكيل الجمهورية أو بناء على طلب

الضحية، وستكون للنيابة إمكانية المبادرة بهذا الإجراء كلما رأت أن من شأنها وضع حد نهائي للإخلال الناتج عن الجريمة وضمان جبر الأضرار الحاصلة للضحية.

وعن وجه التكامل والاختلاف بين دراستي والدراسة الماثلة، فكلتا الدراستين تناولتا موضوع الوساطة الجنائية، الا أن مجتمعات الدراسة اختلفت بين الدراستين فالدراسة الماثلة في التشريع العماني، والدراسة الماثلة في التشريع الجزائري، كذلك اختلفت خطة البحث بين الدراستين إذ تناول الباحث في هذه الدراسة الوساطة الجنائية في فصلين، بحث في الفصل الاول الإطار التاريخي والنظري للوساطة الجنائية وتناول في الفصل الثاني لتطبيقات الوساطة الجنائية في إنهاء الخصومة، وسوف تكون دراسة الباحث الماثلة بإذن الله متممة لهذه الدراسة ومكملة لما أوصى به الباحث في دراسته بالتشجيع على البحث العلمي فيما يخص العدالة الجنائية البديلة وخاصة الوساطة الجنائية.

ياسر، محمد سعيد.(٢٠١١). الوساطة الجنائية في النظم المعاصرة. رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العدالة الجنائية. الرياض. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

تناول الباحث للوساطة الجنائية كونه إجراء بديل يقوم على التوفيق بين الخصوم وإعطائهم دوراً أكبر في إنهاء الخصومة، وانتهى بمجموعة من التوصيات أخصها دارسة موضوع الوساطة الجنائية دراسة تحليلية تطبيقية مطالباً بإقرار نظام الوساطة ضمان النظام الإجرائي السعودي، وهذه الدراسة هي لذات موضوع دراسة الباحث الماثلة، إلا أن هذه الدراسة جاءت لتبيان مجالات الوساطة الجنائية في مجال التشريع الجنائي الإسلامي، وهذا هو جوهر الاختلاف بين الدراستين، فدراسة الباحث الماثلة تهدف لإمكانية تطبيق الوساطة الجنائية في التشريع العماني، بينما هذه الدراسة تناولت موقف التشريع الجنائي الإسلامي المعمول به في المملكة العربية السعودية.

وعن وجه التكامل بين الدراستين، فكلتا الدراستين تناولتا تبيان ماهية الوساطة الجنائية والفرق بينها وبين بدائل الدعوى الجزائية، وتطرقتا لطبيعتها وأطرافها ومراحل إجراءاتها.

وطالما أن هذه الدراسة سبقت دراسة الباحث الماثلة، فإنه وبطبيعة الحال سوف يستعين بها الباحث في إتمام الرسالة الماثلة، والبدء من حيث توقف عنده هذا الباحث عندما أوصى بدارسة الوساطة الجنائية دراسة تحليلية، وذلك بالبحث مع التعمق في أحكام الوساطة الجنائية، وهذا كفيل في حد ذاته بالخروج بنتائج وتوصيات مختلفة ومكملة للدراستين.

القاضي، رامي متولي. ٢٠١٠. الوساطة كبديل عن الدعوى الجنائية. رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق. القاهرة: كلية الحقوق.

كانت هذه الدراسة رسالة مقدمة من الباحث للحصول على درجة الدكتوراه وأخرجها فيما بعد في كتاب قانوني، وتناول الباحث من خلالها بيان ماهية الوساطة الجنائية وأحكامها في الأنظمة الإجرائية المقارنة بهدف الارتكاز عليها في تطوير النظام الإجرائي في مصر، وظهرت الدراسة بنتائج عديدة أهمها توصية المشرع المصري بالأخذ بنظام الوساطة الجنائية كبديل عن الدعوى الجنائية. وهذا هو جوهر الاختلاف بين هذه الدراسة ودراسة الباحث الماثلة، كون أن الأخيرة تهدف إلى تطوير النظام الإجرائي في التشريع العماني، والأولى هدفت إلى تطوير النظام الإجرائي في مصر، أي أن مجتمعات الدراسة تختلف بين الدراستين، وعن وجه التكامل بينهما فهو ذاته وجه التكامل بين جميع الدراسات في احكام الوساطة الجنائية، فلا غنى عن أي باحث في ذات الموضوع من الوقوف على ماهية الوساطة الجنائية والفرق بينها وبين بدائل الدعوى الجزائية، وبيان طبيعتها وأطرافها ومراحل إجراءاتها. وهذا وسوف تكون دراسة

الباحث الماثلة متممة ايضاً وبإذن الله لهذه الدراسة من حيث ما انتهت إليه، وهو كفيل في حد ذاته بالخروج بنتائج وتوصيات تخدم الفرد والمجتمع.

المجالي، هاشم مفضي.(٢٠٠٨). الوساطة الجزائية وسيلة غير تقليدية في حل النزاعات الجزائية، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه: جامعة عين شمس. كلية الحقوق.

تناول الباحث في هذه الدراسة لموضوع الوساطة الجنائية كرسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه من جامعة عين شمس بجمهورية مصر العربية، وذلك بهدف تحديد ماهيتها ونشأتها ومبرراتها كون أن الدراسة تعد من أوائل الدراسات العربية في جمهورية مصر. وسوف تكون الدراسة الماثلة بعد توفيق الله مكملة لهذا الدراسة فيما انتهى إليه الباحث والباحثين اللاحقين عليه في موضوع الدراسة. وجوهر الاختلاف بين الدراستين، أن الدراسة الماثلة تهدف لتبيان موقف المشرع العماني من الوساطة الجنائية، بينما هذه الدراسة تناولت لموضوع الوساطة بشكل نظري في النظم الأنجلوسكسونية والنظم اللاتينية، بعد أن وقف الباحث في بحثه على بيان ازمة العدالة الجنائية. وعن وجه التكامل بين الدراستين، فكلتا الدراستين وجميع الدراسات في ذات الموضوع تتناول بطبيعة الحال وكما أسلف الباحث لبيان ماهية الوساطة الجنائية وصورها وتقيمها وآثارها، وسوف يستفيد الباحث كثيراً من جهود الباحث في بحثه لنظام الوساطة في النظم الأنجلوسكسونية والنظم اللاتينية وذلك لتتمة الدراسة الماثلة.

عبد الحميد، أشرف رمضان.(٢٠٠٧). الوساطة الجنائية ودورها في إنهاء الدعوى العمومية. القاهرة: دار النهضة العربية.

خلص الكتاب إلى أن الوساطة الجنائية تؤدي إلى التخفيف عن كاهل القضاء، وتوفير الوقت والجهد والمال لأطراف النزاع، كما أنها تؤدي إلى رضاء نفوس المتنازعين بصورة قد لا يصل إليها الحكم

القضائي، فتعمل الوساطة بهذا الشكل على تحقيق العديد من المزايا لأطراف المنازعة الجنائية (الدولة، المجني عليه، الجاني) ونظراً لهذه المزايا فقد أصبحت الوساطة الجنائية الأداة المفضلة في السياسة الجنائية، وبمثابة الوسيلة الأمثل في الإجراءات الجنائية.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الماثلة فيما تناولته في خطة البحث، حيث اقتصرت هذه الدراس على فصلين فقط، إذ تناول هذا الباحث في الفصل الأول لماهية الوساطة الجنائية، ولتطبيقات الوساطة الجنائية في القانون المقارن في الفصل الثاني، لذا سوف تكون الدراسة الماثلة مكلمة لما توصل إليه هذا الباحث عند بحثه لماهية الوساطة وتطبيقاتها في القانون المقارن، كما سوف تضيف الدراسة الماثلة على هذه الدراسة ببيانها أحكام الوساطة الجنائية ومراحلها وإمكانية تطبيقها في التشريع العماني.

ثانياً: الدراسات والبحوث والمقالات:

ابن بوعبدالله، نورة ٢٠١٧.الوساطة الجنائية في قانون الإجراءات الجزائية الجزائرية. بحث علمي منشور في مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية. العدد العاشر. يناير٢٠١٧م.

انطلق هذا البحث من التساؤل الذي طرحته الباحث عن الأحكام التي جاء بها المشرع الجزائري فيما يخص نظام الوساطة الجنائية في الأمر رقم ١٥-٠٢ باعتباره نظام مستحدث في المنظمة التشريعية الجزائرية. أي أن البحث اقتصر على التشريع الجزائري فقط كونه بحث موجز، وبهذا يختلف هذا البحث عن الدارسة الماثلة في مجتمعات الدراسة ناهيك عن كونه بحث موجز في جزء من الدراسة الماثلة، إلا أن تسليط الضوء حديثاً من قبل الباحثين في أعداد المقالات والبحوث في نظام الوساطة الجنائية يؤكد أهميتها، كما أن الأحكام التي أخذ بها المشرع الجزائرية سوف تكون مكملة حتماً للدراسة الماثلة ويمكن الاستفادة منها كثيراً في التشريع العماني.

قادة،حمودي.٢٠١٧. إجراءات الوساطة الجنائية وأثرها على الدعوى العمومية. بحث منشور في المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية. العدد الثالث. ص ٢٥.

خلص هذا البحث الموجز المحكم إلى أن نظام الوساطة الجنائية نظام معروف منذ القدم إذ اهتدت الجماعة الإنسانية منذ بداية الأنظمة للتسوية الودية كالصلح والوساطة، وإن نظام الوساطة الجنائية يعّبر عن نهج دولي أقرها مختلف التشريعات في الخصومة الجنائية؛ وذلك لعلاج الزيادة الهائلة والمستمرة في أعداد القضايا ومنها المشرع الجزائري في ١٥ يوليو ٢٠١٥م، ويعتبر هذا البحث جزء يسير من الدراسة الماثلة وسوف يستفيد منه الباحث في الدراسة الماثلة، سيما في موقف المشرع الجزائري.

سناء، شين. النحوي، سليمان.٢٠١٧. الوساطة الجزائية نموذج للتحول من عدالة عقابية إلى عدالة إصلاحية. مقال منشور في مجلة جيل حقوق الإنسان العدد ٢٢ ص ٣٧.

المقال منشور في مجلة جيل حقوق الإنسان وهي مجلة علمية محكمة في الجزائر، وانتهى المقال بمجموعة من التوصيات أخصها الاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في تنظيم الوساطة في تشريعاتها الجزائية، وبطبيعة الحال سوف يستفيد الباحث في الدراسة الماثلة من هذه المقال المحكم ومن النصوص الجزائية في القانون الجزائري فيما انتهت إليه بشأن الوساطة الجنائية.

نعيمة،مجادي.(٢٠١٦م).الوساطة الجنائية في التشريع الجزائري والقانون المقارن. مقال محكم منشور في مجلة البحوث في الحقوق والعلوم الإنسانية. العدد ٤. ص١١٧-١٣٦.

تناول الباحث للوساطة الجنائية كونها إجراء قانوني أخذت به أغلب التشريعات المقارنة الغربية ثم العربية، وقد أثار الباحث في مقاله تساؤل رئيسي وهو كيف عالج المشرع الجزائري الوساطة الجنائية

الذي تناولها مؤخرا من خلال الأمر رقم ١٥-٠٢ المؤرخ في ٢٠١٥/٧/٢٣م والمعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية ٦٦/ ١٥٥ وقانون حماية الطفل رقم ١٢/١٥ المؤرخ في ٢٠١٥/٧/١٥م.

وخلص الباحث إلى أن الوساطة الجنائية تعتبر من الموضوعات المستحدثة التي تناولها الفقه الجنائي في الوقت الراهن، وأن الوساطة الجنائية تُّعد أفضل الطرق للعدالة التصالحية والحد من الجريمة وردع الجانحين الذين لم يحترفوا الإجرام، وخلص البحاث كذلك إلى أن الوساطة الجنائية تعد أفضل الحلول لاستيفاء المجني عليهم حقوقهم بأقل كلفة مادية وزمنية، وكذلك لتحقيق العدالة الرضائية، كما انها ستخفف العبء عن الجهات القضائية وتضمن السرعة في الإجراءات. وقد أوصى الباحث بمجموعة من التوصيات أهمها أنه يجب أن تكون الوساطة بين المشتكى منه والضحية أو محاميها دون تدخل لوكيل الجمهورية الذي يبقى له سلطة مراقبة اتفاق الوساطة وأمهاره بالصيغة التنفيذية في حالة التوصل لاتفاق معين.

ويبقى هذا المقال جزء يسير من دراسة الباحث الماثلة، هذا المقال يؤكد حتماً على أهمية الوساطة الجنائية، وأهمية بحثها بمزيد من التعمق وهو ما يسعى إليه الباحث في الدراسة الماثلة اليه بإذن الله تعالى.

بن الطيبي، مبارك.٢٠١٦.الوساطة الجنائية على ضوء الأمر١٥-٠٢المتضمن تعديل قانون الإجراءات الجزائية. بحث منشور في مجلة القانون والمجتمع. العدد ٤.ص١٦٤-١٨٩.

تضمن هذا البحث دراسة نظام الوساطة الجنائية في التشريع الجزائري من خلال تحديد مفهومها، والآثار التي تحققها إذا ما تمت وفق الضوابط والإجراءات، وقد وقف الباحث على النظام القانوني للوساطة الجنائية في التشريع الجزائري انطلاقاً من إشكالية بحث فيها مدى اسهام وتحقيق هذا الإجراء الجديد للغرض الذي شرع من أجله. وانتهى الباحث إلى أن إجراء الوساطة يعد مسعاً نبيلاً من مساعي

العدالة التصالحية، وعليه يكون المشرع الجزائري قد أضاف لبنة جديدة لقانون الإجراءات الجزائية. هذا ويعد هذا البحث فيما انتهى اليه من البحوث التي شجعت على أعمال الوساطة الجنائية، مما يعزز سير الباحث في دراسته الماثلة.

صارة، آيت إفتان. ٢٠١٦. دور الوساطة الجنائية في تطوير السياسة الجنائية. مقال علمي منشور في مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية. العدد ٥.ص١١٠-١١٩.

طرحت الباحثة في مقالها تساؤلاً مُهماً ووحيداً وهو ما تأثيرات الوساطة الجنائية على تطور السياسة الجنائية؟ وهذا التساؤل سوف يتطرق إليه الباحث في الدراسة الماثلة ، أي أن المقال جاء في أحد مباحث دراستي فقط، هذا وانتهت الباحثة أن السياسة الجنائية بتوجهها بالأخذ بالوساطة الجنائية أضفت تطور في نظام العدالة ووظيفة النيابة التي اقتصرت على توجيه الاتهام بتحريك الدعوى العمومية أو حفظ الملف لجهل الجاني، فأضافت السياسة الجنائية الحديثة عملاً ذا فعالية على النيابة في الوصول إلى حلول دون أخذ مباشرة الدعوى العمومية التي تنتهي في بعض الأحيان ببراءة الجاني أو حفظ الملف في أول وهلته لانعدام الأدلة، والمجني عليه يصعب جبر ضرره فبالوظيفة الجديدة أصبح عمل النيابة جد فعال بتعويض المجني عليه وردع الجاني بطرح الوساطة الجنائية على الأطراف. وتعد هذه النتيجة ذو فائدة قيمة سيتفيد منها الباحث في هذه الدراسة.

عبد الغني،عبان. ٢٠١٦. الوساطة الجزائية في التشريع الجزائري. بحث منشور في مجلة الواحات للبحوث والدراسات.العدد.١ ص٢٣٧-٢٤٦.

ذهب الباحث في هذا البحث إلى أن موضوع الوساطة الجزائية يعتبر موضوع مهم وحديث في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري؛ لذا تناولها في هذا البحث مبينا ماهية الوساطة ومجالها ومضمونها القانوني ودورها في إنهاء الدعوى الجزائية، وانتهى الباحث بالقول أن الوساطة الجزائية هي إحدى الآليات المهمة المستحدثة في التشريع الجزائري لوضع حد للمتابعات الجزائية وإيجاد حل وسطي بين الضحية والمشتكى منه يرضي الطرفين ويحقق أهداف المتابعة الجزائية عن طريق تعويض الضحية وردع وإصلاح المشتكى منه دون المرور إلى مرحلة المحاكمة الجزائية وما يتبعها من طول الإجراءات القانونية. ويعد هذا البحث الموجز مؤكداً لأهمية الوساطة الجنائية ولضرورة الاخذ بها.

فرطاس، الزهرة. ٢٠١٦. الوساطة الجزائية نموذج من العقوبة الرضائية. مقال علمي منشور في مجلة الدراسات القانونية المقارنة. العدد ١. ص٣٠١-٣٢٢.

جاء المقال ليجيب على تساؤل الباحثة وهو إذا كانت الوساطة الجزائية وسيلة من وسائل العدالة التصالحية أو العقوبة الرضائية، فهل يمكن إدراجها ضمن الطرق البديلة للدعوى الجنائية؟ وانتهت الباحثة إلى أن الوساطة الجنائية تعد أحد صور نموذج العدالة التصالحية أو ما يسمى بالعقوبة الرضائية، كما انتهت بالقول إن المشرع الجزائري قد تأخر في تبنيه لنظام الوساطة، وسوف يستفيد الباحث في الدراسة الماثلة من هذا المقال ونتائجه.

مقلاتي، مونة. ٢٠١٨.خيار الوساطة ودوره في حماية الطفل الجانح على ضوء قانون حماية الطفل. بحث منشور في مجلة الحقوق والعلوم السياسية. العدد ٩. ص١٢-١٣٥.

اقتصر هذا البحث على تسليط الضوء على أحكام قانون حماية الطفل الجزائري لبيان مدى كفاية وفعالية الوساطة كآلية مستحدثة بموجب القانون ٢/١٥ في تجسيد حماية الطفل الجانح بالنظر اليها كضمانة كرست لحمايته، وانتهت الباحثة إلى أن للوساطة دور فعال في معالجة الاثار السلبية للجريمة عن طريق وضع حد لحالة الاضطراب التي أحدثتها الجريمة وإيجاد مساحة للنقاش والتحاور بين المتخاصمين، مما يساهم في تيسير العدالة الاجتماعية ومساعدتها في إصلاح الجاني وتأهيله، وإعادة دمجه في المجتمع، إلى جانب تعويض المجني عليه وجب الضرر. وسوف يحرص الباحث عند إعداد الدراسة الماثلة الى عدم الاكتفاء بدارسة قانون الإجراءات الجزائي العماني في إمكانية تطبيق الوساطة الجنائية، بل بحث إمكانية تطبيقها كذلك في التشريعات الجنائية الخاصة في التشريع العماني كقانون الطفل وقانون حماية المستهلك وغيرها من القوانين.

نصر الدين، عمران.٢٠١٧. الوساطة الجزائية كبديل للدعوى الجزائية. دراسة منشورة في مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. العدد ١،ص١-١٧.

سعى الباحث في دراسته للإجابة على التساؤل وهو مدى نجاح الوساطة الجزائية كنظام بديل عن الدعوى الجزائية حينما أقره المشرع الجزائري بموجب القانون ١٥-٠٢، وانتهى الباحث بالقول أن الوساطة الجزائية تعد بديل للدعوى الجزائية بالإضافة إلى مجموعة من النتائج لا غنى عن الوقف عليها في مرحلة إعداد هذه الدراسة.

بيطام، أحمد.٢٠١٧. دور وكيل الجمهورية في المصالحة والوساطة الجنائية في التشريع الجزائري. بحث منشور في مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية. العدد ٢. ص٧١٣-٧٣٢.

يثير هذا البحث إشكالية في غاية الأهمية وهي هل المصالحة والوساطة آليتان للانتقال من العدالة العقابية أو الثأرية إلى عدالة تعويضية أو توفيقية تصالحية؟ أم تبقى الدعوى العمومية حق لوكيل الجمهورية في تحريكها ومباشرتها في حالة فشل المصالحة أو الوساطة الجنائية؟ وانتهى البحث الى أن الأصل أن الدعوى العمومية ملك للدولة وحق للمجتمع تحركها وتباشرها النيابة العامة عند وقوع الجريمة ومن حق الدولة إنزال العقوبة على مرتكبها وبالتالي لا يجوز التنازل عن الدعوى العمومية، إلا أن المشرع الجزائي خرج عن الأصل وترك هامشاً للعفو والمصالحة بإقرار نظام الوساطة ، وأنه وسّع من صلاحيات وكيل الجمهورية فبالإضافة إلى المصالحة في بعض الجرائم قليلة الخطورة على النظام العام كمخالفات القانون العام البسيطة ومخالفات قانون المرور فقد أسند له الوساطة في بعض الجرائم ذات الضرر الشخصي كوسيلة بديلة للمتابعة الجزائية باقل كلفة واقصى فعالية. وتّعد هذه الدراسة من الدراسة التي تدعو للأخذ بالوساطة الجنائية وفق دراسة علمية محكمة.

بن طالب، أحسن. ٢٠١٦. الوساطة الجزائية المتعلقة بالأحداث الجانحين. دراسة قانونية منشورة في مجلة البحوث والدراسات الإنسانية. العدد ١٢.

تناولت هذه الدراسة بحث الوساطة الجنائية المتعلقة بالأحداث الجانحين في قانون الطفل الجزائري، أي أن الباحث خص دراسته في الجرائم الواقعة على الأحدث دون غيرها من الجرائم، وقد خلص الباحث إلى أن الوساطة في جرائم الأحداث من أهم الأليات التي استحدثها المشرع الجزائري في قانون حماية الطفل، وسوف تضيف هذه الدراسة إلى دراسة الباحث الماثلة في التعرف على موقف المشرع الجزائري والمسلك الذي انتهجه عند اتهاجه للوساطة الجنائية في جرائم الأحداث.

عفلوك، محمد علي عبد الرضا الزبيدي. ياسر، عطوي عبود. ٢٠١٥. الوساطة في حل النزاعات بالطرق السليمة في التشريع العراقي. بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق. العدد الثاني.

نشر البحث المحكم في مجلة رسالة الحقوق، وخلص إلى أن نظام الوساطة نظام قضائي اجتماعي شعبي يساند عمل القضاء، وخرج بمجموعة من التوصيات أهمها توصية المشرع العراقي إلى إيجاد تشريع وقانون للوساطة لتسوية النزاعات، وحتماً سوف يقف الباحث في دراسته الماثلة على هذه الدراسة للاستفادة منها بقدر الإمكان.

نادر، صباح أحمد (٢٠١٤). التنظيم القانوني للوساطة الجنائية وإمكانية تطبيقها في القانون العراقي، بحث مقدم إلى مجلس القضاء في إقليم كوردستان بالعراق كجزء من متطلبات الترقية.

هذه الدراسة جاء كبحث موجز عن ماهية الوساطة الجنائية والتنظيم القانوني لها، مبين فيها الباحث موقف المشرع العراقي من الوساطة الجنائية وامكانية تطبيقها في لقانون العراقي.

وخلص البحث إلى بعض التوصيات، أخصها أن الوساطة الجنائية نظام جديد في العالم العربي كونها ظهرت في الغرب مما يتطلب إجراء الدراسة عليها بشكل أكبر، ودارسة الباحث الماثلة من الدارسة المعمقة التي تتناول الوساطة الجنائية مع الأخذ بالاعتبار إلى اختلاف مجتمعات الدراسة بين الدراستين.

الظفيري، فايز عايد. (٢٠٠٩). تأويلات في الوساطة الجنائية بوصفها وسيلة لإنهاء الدعوى الجزائية. دراسة قانونية منشورة في مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد الثاني، السنة الثالثة والثلاثون.

هذا الدراسة جاءت بصورة بحث مبسط تناولت مفهوم الوساطة من حيث ماهيتها ونشأتها ومبرراتها، وهي جزء يسير من دراسة الباحث الماثلة، وحتماً لن يستغني عن جهد الباحث فيما انتهى إليه في دراسته، سيما فيما تناوله في التمثيل على مجموعة من الإيجابيات العملية المستفادة من تطبيق نظام الوساطة في دولة الكويت.

المانع، عادل علي. (٢٠٠٦). الوساطة في حل المنازعات الجنائية. دراسة قانونية منشورة في مجلة الحقوق. جامعة الكويت. العدد الرابع. السنة الثلاثون.

جاءت أيضاً هذا الدراسة بصورة بحث مبسط، تناول الباحث في مفهوم الوساطة من حيث ماهيتها ونشأتها ومراحل العمل بها، وهي جزء يسير من الدراسة الماثلة التي لن تستغني عن جهد الباحث فيما انتهى إليه دراسته، سيما فيما توصل إليه عند بيانه لمخاطر العمل بالوساطة.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA